تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (FSI.) في العراق للمدة 2005-2019*

ضحى ذياب أحمد
الباحثة

أ. د. صبحي حسون عباس
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.129.12

تأريخ أستلام البحث : 2021/5/2 **مقبول للنشر بتأريخ : 2021/5/24**

المستخلص :-

يعتبر الجهاز المصرفي من العناصر الأساسية والمهمة لبناء الاقتصاد وتعزيز السلامة المالية للقطاع المصرفي، وتأتي هذه الأهمية من دور المصارف العاملة فيه كمؤسسات إيداع ووسطاء بين وحدات العرض والطلب بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الحديثة وأنظمة الدفع التي تزيد من كفاءة وفاعلية النشاط الإقتصادي . لذلك نجد أن مؤشرات مخاطر السيولة هي مؤشرات مهمة تعكس نشاط المصارف والتي في نفس الوقت قد تعكس صورة مضللة عن أوضاع المصارف من حيث قوة ميزانياتها العمومية ومدى تقيدُها وإلتزامها بالمعايير والتعليمات الصادرة من البنك المركزي، وبالتالي فإن السيولة المصرفية هي أساس عمل المصارف وتعتبر العمود الفقري لها، بل يتوقف عمل المصارف عليها والتي ينعكس تأثيرها على وضع السلامة المالية للنظام المالي. هذه الأهمية قادتنا إلى إختيار موضوع البحث، حيث هدف البحث إلى تحديد تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية ، وقد إجريت هذه الدراسة على الجهاز المصرفي العراقي وللمدة 2005-2019، و تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف الحكومية والخاصة والمأخوذة من الجهات الرسمية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي . وتوصل البحث في النهاية إلى مجموعة من الإستنتاجات من بينها وجود علاقة توافقية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وبين نسبة كفاية رأس المال، وأن نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع لها بعض التأثير على إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات ، ويوجد بعض التوافق ومن ثم التأثير لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي مع بعض الإستثناءات القليلة.

الكلمات المفتاحية :- مخاطر السيولة المصرفية – السيولة المصرفية – السلامة المالية .

بحث مستل

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 129 / ايلول/ 2021
الصفحات : 203-224

تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية (.FSI) في العراق للمدة 2005-2019*

المقدمة :-

النظام المصرفي هو أحد عناصر النظام المالي وقوة النظام المالي تعتمد في المقام الأول على قوة النظام المصرفي الذي يعد لبنة مهمة لبناء إقتصاد الدولة، ووجود نظام مالي قوي وفعال وقادر على تجميع المدخرات وإستخدامها في مجال الإستثمار والإقراض شرط أساسي لبقاء ونمو الدول. يتعرض القطاع المصرفي للعديد من المخاطر التي تؤدي إلى عدم إستقراره، ولعل من أهم هذه المخاطر هي مخاطر السيولة، حيث تعتبر مخاطر السيولة أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تعثر المصارف عن السداد وبالتالي حدوث أزمات مصرفية في الدول المتقدمة والنامية. هناك شبه إجماع بين المصرفيين على أن مخاطر السيولة هي النوع الأكثر شيوعاً من المخاطر المصرفية بين المصارف، هذا النوع من المخاطر يؤدي إلى أزمات مالية تهدد سلامة النظام المالي في البلاد، ونظراً لأهمية السلامة المالية والدور الذي تلعبه في حماية القطاع المصرفي بشكل خاص وسلامة النظام المالي بشكل عام دأبت المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي إلى وضع مؤشرات مناسبة مثل مؤشر الربحية ورأس المال وجودة الموجودات لقياس السلامة المالية للنظام المالي لتشخيص نقاط الضعف والعمل على تحسين أداء عمل المصارف وتقوية وجوده، و منع حدوث الأزمات التي تخل بالاستقرار المصرفي والمالي في البلاد.

مشكلة البحث : -

تتجلى مشكلة البحث في " ان الجهاز المصرفي العراقي يحتفظ بسيولة كبيرة وبشكل مفرط وذلك نتيجة ضعف توظيفها في مجالات الاستثمار العديدة ، الأمر الذي ينعكس على سلامة النظام المالي بصورة سلبية" .

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها " بأن للسيولة المصرفية دور فعال في التأثير على سلامة النظام المالي، إذ ان حدوث فائض أو عجز في السيولة المصرفية ينتج عنه مشاكل مالية يؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد سلامة النظام المالي بصورة سلبية "

أهمية البحث :-

تتجسد أهمية البحث في التوصل إلى مدى تأثير السيولة المصرفية في السلامة المالية وبناء جهاز مصرفي كفوء وحمايتهُ من الأزمات المحتمل التعرض لها لما يتمتع به الجهاز المصرفي من دور مهم بإعتباره جهة ممولة لموازنة الدولة العامة و للمشاريع الأقتصادية .

أهداف البحث :-

1- التعرف على مفهوم السيولة المصرفية ومخاطر السيولة المصرفية وأهميتها ، فضلاً عن مفهوم السلامة المالية وأهم مؤشراتها .

2- تحليل وتوضيح العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية ومؤشرات السلامة المالية .

3- تسليط الضوء على مدى قدرة الجهاز المصرفي العراقي في الالتزام بالمعايير المعتمدة من قبل المصرف المركزي العراقي فيما يخص السيولة المصرفية والسلامة المالية.

الحدود الزمانية والمكانية :-

يتخذ البحث البعد المكاني للبحث في العراق (الجهاز المصرفي العراقي)، لكن بعدهُ الزماني يبدأ بشكل رئيسي من سنة 2005 حيث أن هذه السنة هي السنة التي تلي التغيرات والأنتقالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي حصلت فيه، وإستناداً إلى ما هو متاح من بيانات يستمر البعد الزمني لكل فقرة بشكل منفصل، لكن معظم فقرات الدراسة تغطي المدة من 2005 إلى 2019 .

منهج البحث :-

حسب طبيعة الإشكالية المطروحة وقصد الإحاطة بجوانب موضوع البحث وإستناداً إلى الأحصاءات والبيانات الرسمية المتاحة، تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي وصولاً إلى إثبات فرضية البحث والتوصل إلى الإستنتاجات والتوصيات .

هيكلية البحث :-

من أجل تحقيق هدف البحث وإثبات فرضيته تم تقسيم محتويات البحث إلى مبحثين يتضمن المبحث الأول الجانب المفاهيمي لمفهوم السيولة المصرفية ومخاطر السيولة والسلامة المالية، بينما يضم المبحث الثاني تأثير مخاطر السيولة في السلامة، و إختتم البحث بجملة من الإستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول / الجانب المفاهيمي

أولاً : مفهوم السيولة المصرفية ومخاطر السيولة المصرفية :

1- مفهوم السيولة المصرفية

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم السيولة و السيولة المصرفية ولكن لكل من هذه المفاهيم وجهة نظر معينة، وعليه يمكن طرح مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالسيولة حسب ما يطرحه الباحثون والكُتاب وفق تطورها التأريخي وتسلسلها الزمني وعلى النحو الآتي :

جدول (1)

: تعريف السيولة المصرفية وفق رأي بعض الباحثين

الباحثين	التعريف
1- صندوق النقد الدولي 2013, www.imf.org	**المدى الذي يمكن من خلاله للأصول المالية أن تتحول فيه إلى نقد عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها .**
2- Rose ,2013 :2 2	**نسبة المطلوبات النقدية إلى مجموع الموارد .**
3- الصفار،2015: 36	**قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته على الفور عن طريق تحويل الأصول بسرعة إلى سيولة نقدية دون أي خسارة في القيمة و بمعنى آخر فأن السيولة هي مصطلح نسبي يعكس العلاقة بين النقد والأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد (أصول شبه نقدية) والديون المستحقة التي يجب الوفاء بها.**
4- وليد عبد النبي ،2016: 2	**قدرة المصارف على الوفاء بإلتزاماتها عند إستحقاقها وتوفير التمويل لأي نمو في مختلف مجالات نشاطات المصرف (خاصةً في مجال الأئتمان) في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة ، كما أنه يتعين على المصارف مواجهة أي حالات طارئة ناتجة عن التغيرات في مستوى الأقتصاد الكلي. بمعنى آخر ، تعكس سيولة المصرف درجة التوافق بين تواريخ إستحقاق موجودات المصرف دون حدوث ضغوط مالية مباشرة آنية أو مستقبلية على المصرف .**

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على المصادر أعلاه .

ومن خلال ما تم طرحه من مفاهيم يستنتج البحث أن **السيولة المصرفية** هي قياس لمدى قدرة المصرف على تسديد إلتزاماتها المالية أمام المودعين والمقرضين بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد وبأدنى خسارة ممكنة مع الأخذ بنظر الأعتبار إحتفاظ المصرف بهامش مناسب لتجنب مخاطر الإفلاس التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف.

2- أهميـة السيولـة المصرفيـة :-

تنبع أهمية السيولة للمصارف من طبيعة عملها، حيث يعتمد تمويلها بشكل أساسي على الأموال الخارجية (ودائع الجمهور) التي يجب أن تكون موجودة للاستجابة لطلبات السحب عليها وهذا يجعل عملية تخطيط السيولة والتنبؤ بها جزءًا مهماً من النشاط المصرفي، سواء للسحب أو الإيداع، وعلى العكس يمكن أن يؤدي موقف السيولة غير الملائم إلى أن تخلق فائضًا أوعجزاً في السيولة للمصرف(Al-Shammari,2014:458)، لذلك تعتبر السيولة المصرفية عاملاً رئيسياً في القطاع المصرفي حيث تحتاج المصارف إلى ضمان الأحتفاظ بالنقد الكافي أو الأصول السائلة الأخرى للوفاء بإلتزاماتها، وعموماً يجب أن يكون المصرف قادراً وبشكل دائم على مواجهة التغيرات العادية (المتوقعة) وغير العادية (غير المتوقعة) في التدفقات النقدية. لذلك يجب على المصارف التي تعاني من مشاكل السيولة أن تستجيب بسرعة وبحذر لمشكلة نقص السيولة، فإذا أدركت المؤسسات أو المودعون الآخرون أن المصرف يفتقر إلى السيولة فقد يؤدي ذلك إلى التدافع على المصرف وقد يؤدي إلى الإفلاس (casu&other,2015:302) .

3- مخاطر السيولـة المصرفيـة ... مقاربات مفاهيميـة :-

ان مفهوم مخاطر السيولة المصرفية تشير إلى عدم توافر أموال كافية لمواجهة الإلتزامات المالية المستحقة في مواعيد إستحقاقها، وتكون مخاطر السيولة على نوعين : مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل . تحتاج كل مؤسسات الأعمال إلى إدارة مخاطر السيولة حتى تبقى في مأمن من الإفلاس (CPA,2010:4) . كما تم تعريف مخاطر السيولة على إنها "المخاطر التي تنشأ من السحب المفاجئ على الودائع من قبل المودعين وغيرها من إلتزامات المصرف " هذا الأمر يجعل المصرف مضطراً لبيع جزء من موجوداته في فترة قصيرة وبأسعار رخيصة حتى يتمكن من مواجهة السحب المفاجئ على الودائع. أي أن مخاطر السيولة هي "الإختلافات الناتجة في القيمة السوقية لحقوق الملكية وفي صافي الدخل والناجمة عن الصعوبة التي تقابل المصرف في حصوله على النقد بتكلفة مرضية سواء كان من بيع الموجودات أو الحصول على ودائع جديدة "(علي شاهين،2005 : 12) .

4- مؤشرات قيـاس مخـاطـر السيـولـة المصـرفيـة : -

تعد مؤشرات مخاطر السيولة من أولى المؤشرات التي تؤثر على النظام المالي أو أداء المصارف، لأن نقص السيولة الكافية ينعكس في إنخفاض الودائع ويجبر المصارف على التخلص من بعض الأصول الأكثر أماناً أو الأكثر سيولة لمواجهة الديون المتزايدة وسيكون لإنخفاض حجم القروض بسبب زيادة المخاطر وأرتفاع أسعار الفائدة تأثير سلبي على النظام المالي بأكمله وبالتالي زعزعة استقراره. و من أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة هي (El Mehdi Ferrouhi, 2014:353):

أ- <u>الموجودات السائلـة / إجمالي الموجودات</u> :- وتشير الزيادة في هذا المؤشر إلى إنخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يسمح بزيادة النقد والأستثمارات (أي تحويل الأستثمارات القصيرة الأجل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة من أجل الوفاء بإلتزامات المصرف بموجب الشروط المحددة)، و وضعت بعض الدول، مثلاً، المصرف المركزي العراقي، نسبة معيارية بأن لا تقل نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات عن (30%) .

ب- <u>إجمالي القـروض / إجمالي الودائـع</u> : وتشير الزيادة في هذا المؤشر إلى أرتفاع مخاطر السيولة، لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي لا يمكن للمصرف تصفيتها بسهولة، من جانب آخر ان أرتفاع نسبة هذا المؤشر سيؤدي إلى توفير مصادر نقدية أخرى وجديدة ليتمكن المصرف من تلبية طلبات القروض، وان النسبة المعيارية التي حددتها بعض الدول بلغت (70%) .

ج- <u>الموجـودات المتداولـة / إجمـالي الودائـع</u> : وتشير الزيادة في هذا المؤشر إلى إنخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس الزيادة في الموجودات القصيرة الأجل التي يواجه المصرف إلتزاماته الأخرى بها من سحوبات المودعين، وحددت بعض الدول نسبة معيارية قدرها (70%) ويجب عدم تجاوز هذه النسبة المعيارية (عبد الستار،2012: 125).

ثانـياً :- السلامـة الماليـة .. التعريـف والأهميـة والمؤشـرات :-

1- تعريف السلامة المالية :-

عُرفت السلامة المالية (ريما ولعرابة، 223:2014) بأنها قدرة المؤسسات المالية على مقاومة الأزمات والصدمات وإستيعابها والتعافي بسرعة منها، وتتميز بكونها أكثر قابلية للقياس وتعتبر السلامة المالية هي عنصر أساسي في المفهوم العام للاستقرار المالي. (Shinasi ,2004 :2) يشير بأن السلامة المالية والاستقرار المالي إلى الحالة التي يقوم فيها النظام المالي بتخصيص الموارد بشكل فعال بين الأنشطة المختلفة،

وإدارة وتشخيص الأزمات المالية ، وإستيعاب الصدمات و أعتبر (Santoso,2007:5) السلامة المالية والاستقرار المالي مفهوما واسع يرتكز على خمس ركائز وهي :

1- ظروف الأقتصاد الكلي المستقرة .
2- الإشراف والرقابة السليمة على المؤسسات المالية .
3- مؤسسات مالية وأسواق سليمة .
4- توفير بنية تحتية آمنة وقوية .
5- شبكة أمان مالية نشطة .

وقد عرفها (Flannery,2017:2) بأنها تطوير المعايير التي تساعد في تحقيق الاستقرار المالي وتحسين الرقابة . ويوضح هذا التعريف السلامة المالية بناءً على الأدوات وإجراءات الرقابة التي يستخدمها لتحقيق أهدافه الرئيسة. وفي ضوء التعريفات السابقة لمفهوم السلامة المالية يخلص البحث بأنه :

1- يشمل مفهوم السلامة المالية حماية النظام المالي والمصرفي من المخاطر النظامية وغير النظامية حتى يعمل بشكل كفوء على أداء مهامه . ان الإدارة الجيدة للمخاطر وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية و الحوكمة تساهم بشكل مباشر في حماية النظام المالي والمصرفي .
2- يتداخل مفهوم السلامة المالية مع مفهوم الاستقرار المالي، لأن السلامة المالية تهدف إلى تحقيق إستقرار النظام المالي والمصرفي وتحديد نقاط الضعف للنظام المالي .
3- بالإضافة إلى أهمية المعايير التنظيمية وشبكات الأمان المالي فإن البيئة الأقتصادية المستقرة مطلوبة أيضاً من أجل تحقيق الاستقرار المالي .

ويخلص البحث إلى أن تعريف السلامة المالية هو: مجموعة من الإجراءات الوقائية أو التصحيحية التي يمكن أن تجعل مؤشرات المصارف في وضع إحترازي يمكن لها أن تتنبأ بالأزمات مبكراً، حتى تتمكن من الإستجابة لهذه الأزمات أو التصدي لها بالإضافة الى إدارة المخاطر غير النظامية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة.

2- مؤشرات السلامة المالية :-

أن مؤشرات السلامة المالية هي مؤشرات للصحة المالية والسلامة المالية للمؤسسات المالية والمصرفية، وكذلك نظيراتها من الشركات، حيث تلعب هذه المؤشرات دوراً مهماً في تقييم الاستقرار المالي (Geršl&Heřmânek,2006:67). وأشار (Bunn) إلى أن مؤشرات الصحة المالية (السلامة المالية) هي نسب إحصائية اقتصادية جديدة نسبياً تعكس مزيجاً من التأثيرات، وهي تنشأ من إطار قياس تحليل السلامة الكلي الذي تم تطويره لرصد أنشطة الشركات المالية، كما أنها تنشأ من مقاييس الأقتصاد الكلي المطورة لمراقبة النشاط الكلي في الاقتصاد .ونظراً لأهميتها، فقد تختلف بإختلاف البلدان (20: Bunn,2003) وتشمل مجموعة من المؤشرات كالاتي :

1- مؤشر كفاية رأس المال
2- مؤشر جودة الموجودات
3- مؤشر الربحية

ويمكن توضيح ذلك بالمخطط أدناه :

مخطط (1) :

مؤشرات السلامة المالية

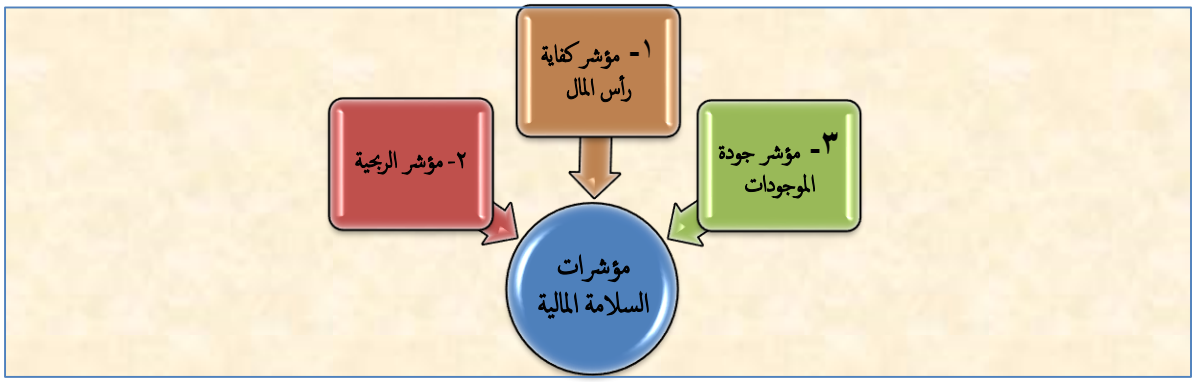

المصدر : الشكل من إعداد الباحثين بالأعتماد على التحليل اعلاه.

3- أهمية مؤشرات السلامة المالية :

تعتبر مؤشرات السلامة المالية مهمة للغاية لسلامة وصحة المؤسسات المالية في الدولة فضلاً عن إنها تدعم تحليل الاستقرار المالي، حيث تعتبر مؤشرات السلامة المالية مجموعة جديدة نسبياً من الأحصاءات النقدية التي يعتمدها صندوق النقد الدولي(IMF) ويتم إعتمادها أيضاً بالتعاون مع المنظمات الدولية والدول الأعضاء، لأن هذه المؤشرات توفر بالفعل معلومات أساسية عن المؤسسات المالية والأسواق التي تعمل بها هذه المؤسسات . هناك العديد من مؤشرات السلامة الرئيسة لجهات تلقي الودائع (المصارف) تعد مألوفة لدى جميع المحللين الماليين والمشرفين، لأنها تم إستخدامها لسنوات عديدة في عملية الإشراف والرقابة المصرفية قبل إستخدامها كإحصاءات إقتصادية ، مما دعى إلى التدخل بشكل رئيسي في تقارير الاستقرار المالي وأنظمة المراقبة المالية التي يصدرها صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية في الدول الأعضاء وذلك لأن الغرض الأساسي من إستخدام مؤشرات السلامة المالية (FSI) هي لتحديد نقاط الضعف في النظام المالي وتقييم مدى مرونتها ، وكما يعد الغرض الرئيس لصندوق النقد الدولي من إنشاء وتطوير نظام للسلامة المالي هو ضمان الوصول إلى البيانات القابلة للمقارنة دولياً حول استقرار الأنظمة المالية في العديد من البلدان حتى يتمكنوا من اكتشاف نقاط الضعف المحتملة وتجنب الأزمات المستقبلية قبل حدوثها (kemal &Emina,2014:160)

المبحث الثاني

تحليل تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية في العراق

يتطرق هذ المبحث إلى تحليل تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية المتمثلة في (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في مؤشرات السلامة المالية وهي (نسبة كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الموجودات، و مؤشر ات الإيرادات والربحية)

المطلب الأول :- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في مؤشرات السلامة المالية

1- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في مؤشر نسبة كفاية رأس المال :-

من خلال الجدول (2) والشكل (1) يتضح ان نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بلغت (6.7%) في عام 2005 ، في حين بلغت نسبة كفاية رأس المال (109%) في نفس العام . أما في عام 2006 فقد شهدت نسبة القروض إلى الودائع إرتفاعاً بلغت (8.5%) تزامن هذا الأرتفاع مع إرتفاع نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت (112%) وبمعدل نمو موجب بلغ (11%) وهي أعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (12%) . وفي عام 2009 و2010 و2011 ارتفعت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع إذ بلغت قيمتها (11.2%) ، (20.3) ، (27.2) على التوالي واكبها انخفاض في نسبة كفاية رأس المال بلغ (138%) وبمعدل نمو سالب (12.1%) في عام 2009 ، وفي عام 2010 بلغت (130%) وبمعدل نمو سالب (5.8%) ، لتصل في عام 2011 إلى (107%) وبمعدل نمو سالب بلغ (17.7%) ويعزى السبب إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية وبالتحديد مصرفي الرشيد والرافدين إلى اقل من النسبة المعيارية المعتمدة من البنك المركزي بسبب التشوه الواضح في ميزانية المصارف المتمثل بضآلة رؤوس الأموال ووجود ديون موروثة وخسائر الحرب وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة الجديدة وفروقات إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات .

جدول (2)

مؤشر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومؤشرات السلامة المالية للمدة (2005-2019)

السنة	*نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة كفاية رأس المال	*معدل نمو كفاية رأس المال	مؤشرات جودة الموجودات						مؤشرات الإيرادات والربحية	
				*نسبة أجمالي القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي	*معدل نمو نسبة أجمالي القروض المتعثرة/ الائتمان النقدي	*نسبة القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات	*معدل نمو نسبة القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات	*إجمالي القروض المتعثرة /إجمالي رأس المال	*معدل نمو إجمالي القروض المتعثرة / إجمالي رأس المال	نسبة العائد /إجمالي الموجودات	نسبة العائد / حقوق المالكين
2005	6.7	109	-	10.7	–	8.5	–	2.6	–	0.56	17.1
2006	8.5	112	11	4.2	-60.7	4.5	-47.1	12.5	38.1	1.80	53.3
2007	7.9	116	3.67	4.1	-2.4	5.1	13.3	11.9	-4.8	1.95	45.8
2008	10.4	157	35.3	7.3	78.0	10.9	11.4	18.5	55.5	0.34	58.9
2009	11.2	138	-12.1	4.25	-41.8	7.2	-33.9	10.5	-43.2	2.51	36.5
2010	20.3	130	-5.8	2.5	-41.2	8.1	12.5	10.2	-2.8	2.09	26.2
2011	27.2	107	-17.7	2.3	-8	3.2	-60.5	11.7	14.7	0.64	23.8
2012	36.9	138	29.0	1.75	-23.9	2.6	-18.8	8.4	-28.2	0.78	25.4
2013	35.9	195	41.3	6.63	27.9	9.5	26.5	2.5	-70.2	0.67	18.18

-

2014	38.1	102	-47.7	6.92	29	10.4	2.6	9.5	2.6	4	0.52	13.18
2015	47.1	87	-14.7	8.34	20.5	13.7	3.01	31.7	3.01	15.7	0.47	10.29
2016	49.1	109	25.3	8.97	7.02	1.51	2.8	-88.9	2.8	-6.9	0.49	9.4
2017	46.2	211	93.6	11.4	27.1	2.77	3.03	45.5	3.03	8.2	0.83	9.09
2018	40.9	285	35.1	12.6	10.5	3.97	3.23	43.3	3.23	6.6	0.53	4.3
2019	51.2	173	-64.7	9.8	-22.2	3.1	2.6	-21.9	2.6	-19.5	0.78	6.7
*المتوسط العام	29.2 %	14.5 %	------	67.8 %	------	63.4 %	70.7 %	-------	70.7 %	-------	99.7 %	23.87%

- المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على :
- البنك المركزي العراقي " التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة" قسم الاستقرار النقدي .
- البنك المركزي العراقي "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة "دائرة الاحصاء والابحاث .
- * النسب أُحتسبت من قبل الباحثين .

شهد عام 2014 و عام 2015 أرتفاع في النسبة يرافقه أنخفاض في نسبة كفاية رأس المال ، حيث بلغت (102%) عام 2014 وبمعدل نمو سالب (47.7%) ليصل إلى (87%) عام 2015 وبمعدل نمو سالب بلغ (14.7%) ويعزى سبب الأنخفاض إلى ارتفاع رأس مال المصارف الخاصة تلبية لقرار البنك المركزي ليصل إلى الحد الأدنى (250) مليار دينار ، إضافة إلى إتجاه أغلب المصارف إلى منح الأئتمان التعهدي .في عام 2019 إنخفضت نسبة كفاية رأس المال وبلغت (173%) وبمعدل نمو سالب بلغ (64.7%) في حين أرتفعت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي لودائع ، ويعود سبب الانخفاض إلى إرتفاع في قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر مما أدى إلى إنخفاض نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي ، وعلى الرغم من إنخفاض النسبة في عام 2019 إلى انها مرتفعة جداً مقارنةً بالنسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي والبالغة (12%) لذلك تعتبر النسبة مرتفعة تعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي على مواجهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها . بلغ المتوسط العام للنسبة (29.2%) فيما كان المتوسط العام لنسبة كفاية رأس المال (14.5%) يتضح من خلال الطرح أعلاه ان العلاقة بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة كفاية رأس المال تشير إلى وجود توافق بين هذين المؤشرين مع وجود بعض الاستثناءات القليلة مما يدلل على تأثير المؤشر الأول بالثاني .

2- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي :-

نلحظ من الجدول (2) انه خلال المدة (2006-2012) إرتفعت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع بإستثناء عام 2007، يقابلها إنخفاض في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى الأئتمان النقدي وبمعدلات نمو سالبة بإستثناء عام 2008 ، ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الديون المتعثرة التسديد وزيادة في إجمالي الائتمان النقدي الممنوح لتلك المدة .

أن نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي كانت في حالة تذبذب مستمر بين أرتفاع وهبوط وهذا ما توضحه بيانات الجدول (2)، حيث أن أعلى نسبة وصلت لها القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان خلال

المدة المذكورة كانت في عام 2018 حيث وصلت إلى (12.6%) وبمعدل نمو موجب (10.5%) ويقابله إنخفاض في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ،أن هذا الارتفاع في النسبة سيؤثر إيجاباً على مؤشر الاستقرار المالي في العراق لأن نسبة القروض المتعثرة هي أحد المتغيرات المدرجة في إحتسابه وبالتالي ستؤثر على سلامة النظام المالي للبلد، ان أدنى قيمة وصلت لها النسبة كانت في عام 2012 إذ بلغت (1.75%) من إجمالي الأئتمان النقدي، وبمعدل نمو سالب بلغ (23.9%) ويقابله ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ، أن أنخفاض هذه النسبة جاء نتيجة لارتفاع القروض المتعثرة في تلك السنة . بلغ المتوسط العام لنسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (67.8%) . وكما هو ملاحظ من الجدول (2) ومن الشكل (1) وجود بعض التوافق ومن ثم التأثير لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع على نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي مع وجود بعض الاستثناءات القليلة .

3- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات :-

كما هو مبين في الجدول (2) تراوحت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات خلال المدة (2005-2019) بين أدنى حد لها (1.51%) في عام 2016 وبمعدل نمو (88.9%-)، و أعلى حد لها (13.7%) في عام 2015 وبمعدل نمو (31.7%)، ويعزى سبب إرتفاع هذه النسبة إلى أرتفاع القروض المتعثرة وإجمالي الموجودات لتلك السنة، وبالمجمل إنخفضت نسبة القروض المتعثرة (القروض المشكوك في تحصيلها) إلى إجمالي موجودات للجهاز المصرفي ككل، و على الرغم من إنخفاض هذه النسبة إلا أنها لا تزال تعكس الموجودات الضخمة للجهاز المصرفي. و تعتبر مؤشر جيد للمصارف العاملة في العراق، لأنها تدل على حالة وموقف سليم للمصارف، وكما تظهر الأدبيات والتجارب الدولية فإن تجاوز نسبة (إجمالي القروض العاملة / إجمالي الموجودات) النسبة المقررة التي تبلغ (10%) يشير إلى إحتمالية حدوث أزمة مصرفية، ولكن في العراق مازالت النسبة مقبولة وضمن المعيار، وكلما تم تخفيض النسبة يكون أفضل لأنه يعكس الأداء الجيد للمصارف . بلغ المتوسط العام للنسبة (63.4%) . وعليه نلاحظ من الجدول (2) ومن الشكل (1) بأن مع وجود زيادة في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع يصاحبها إنخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات ، أي ان هناك علاقة توافقية بين النسبتين في أغلب مدة البحث .

4- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال:-

أن أرتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال يشير إلى خطر واضح في المؤسسات المصرفية ومن ثم يؤثر على نسبة السلامة المالية في العراق، وهو ما يتجلى في المصارف الحكومية نتيجة ضخامة حجم القروض وصغر حجم رؤوس أموالها، أن زيادة هذه النسبة في ميزانيات المصارف قد يعطي إشارة على وجود مخاطر مالية محتملة بشكل لا يقبل الشك، مما يدعو الجهات الرقابية إلى إعطاء أولوية عالية لهذا الموضوع لتجنب حالات التخلف المحتملة في المستقبل . من خلال الجدول (2) يتبين أن نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع بلغت (6.7%) في عام 2005 فيما بلغت القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال في عام 2005 (2.6%) ، أرتفعت النسبة إلى (10.4) في عام 2008 يرافقه ارتفاع في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال بلغ (18.5%) في عام 2008 وبمعدل نمو موجب (55.5%)، بدأت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال في الانخفاض بعد عام 2011 حتى وصلت إلى (2.6%) في عام 2019 وبمعدل نمو سالب (19.5%)، ويفسر سبب إنخفاض هذه النسبة نتيجة لإرتفاع رأس مال الجهاز المصرفي بعد إستجابة المصارف العاملة في القطاع المصرفي لتعليمات المصرفي المركزي العراقي برفع رؤوس أموالها، مما يشير إلى إنخفاض في المخاطر الحالية. بلغ المتوسط العام لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال (70.7%) فيما كان لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (29.2%) ، وبذلك يلاحظ وجود تأثير للمؤشر الأول بالثاني إلى حدٍ بعيد مع وجود بعض الأستثناءات القليلة .

5- تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات :-

من خلال الجدول (2) يتضح إرتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في عام 2019 يرافقها ارتفاع نسبة العائد على إجمالي الموجودات إلى (0.78%) لعام 2019 مقارنةً في عام 2005 التي كانت (0.56%)

وذلك نتيجة لإرتفاع أرباح المصارف حيث أن إنخفاض هذه النسب عن النسبة المعيارية المعتمدة من قبل المصلرف المركزي والبالغة (0.5%) سوف تؤدي إلى عدم أستقرار عائدها المالي.وفي الجدول (2) وبعد عام 2010 استمرت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع بالارتفاع بإستثناء عام 2017 و2018 ، يواكبها تذبذب في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات صعوداً وهبوطاً لتصل إلى (0.83%) في نهاية عام 2017 وهي أعلى نسبة خلال المدة (2011-2019) لتنخفض النسبة في عام 2018 لتبلغ (0.53%) مما يعكس سياسة المصارف الإستثمارية تجاه إدارة الموجودات حيث كانت قريبة نسبياً من حدود النسبة المحددة من قبل المصرف المركزي العراقي. ولا تحمل النسبة أي مخاطر تتعلق بالموجودات بل هو أستثمار آمن في حوالات الخزانة ونافذة العملة ، بلغ المتوسط العام لنسبة العائد إلى إجمالي الموجودات (99.7%)، وعليه يتضح وجود بعض التأثير لنسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات فعندما ترتفع النسبة ترتفع معها نسبة العائد / إجمالي الموجودات ، وفي حال إنخفاضها لا تتأثر النسبة .

6 - تحليل تأثير نسبة (إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع) في نسبة العائد على حقوق المالكين :-

يوضح الجدول (2) ان الاتجاه العام لنسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي إلودائع يتصف بالأرتفاع بإستثناء ستوات قليلة ، يصاحب هذا الأرتفاع تذبذب في نسبة العائد على حقوق الملكية حيث أن معدل العائد على حقوق الملكية بلغ (1.7%) عام 2005 ثم أرتفع وبلغ أعلى نسبة له (10.3%) في عام 2015، ثم تذبذبت النسبة بين إرتفاع وانخفاض لتصل بعد ذلك إلى (6.9%) عام 2019 ، إلا أنه يُلاحظ أن أدنى معدل عائد على حقوق الملكية كان (0.6%) في عام 2008. أن هذا التراجع في العائد على حقوق الملكية في الفترة (2005-2019) ناتج عن زيادة عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي ونمو رأس المال الذي يتعين على المصارف توفيره حسب تعليمات المصرف المركزي العراقي من عام 2010، بالإضافة إلى إنخفاض قيمة الدخل وزيادة في قيمة الموجودات، مما يعكس فاعلية القطاع المصرفي في إتخاذ القرارات الأستثمارية وإستغلال أموال المالكين، لكنها تظهر بوضوح درجة عالية من المخاطر الناتجة عن زيادة الرافعة المالية. وسيؤدي تراجع معدل العائد إلى تراجع عدد المستثمرين الماليين مما يؤدي إلى تراجع رأس مال المصرف ويؤثر على الأستقرار المالي للقطاع المصرفي. بلغ المتوسط العام لنسبة العائد إلى حقوق الملكية (44.2%) ، نستنتج من الطرح اعلاه ومن الجدول (2) وجود بعض التأثير لنسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع فالعلاقة بينهما كانت تتذبذب بين التناقض والانسجام .

شكل (1)

نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ومؤشرات السلامة المالية

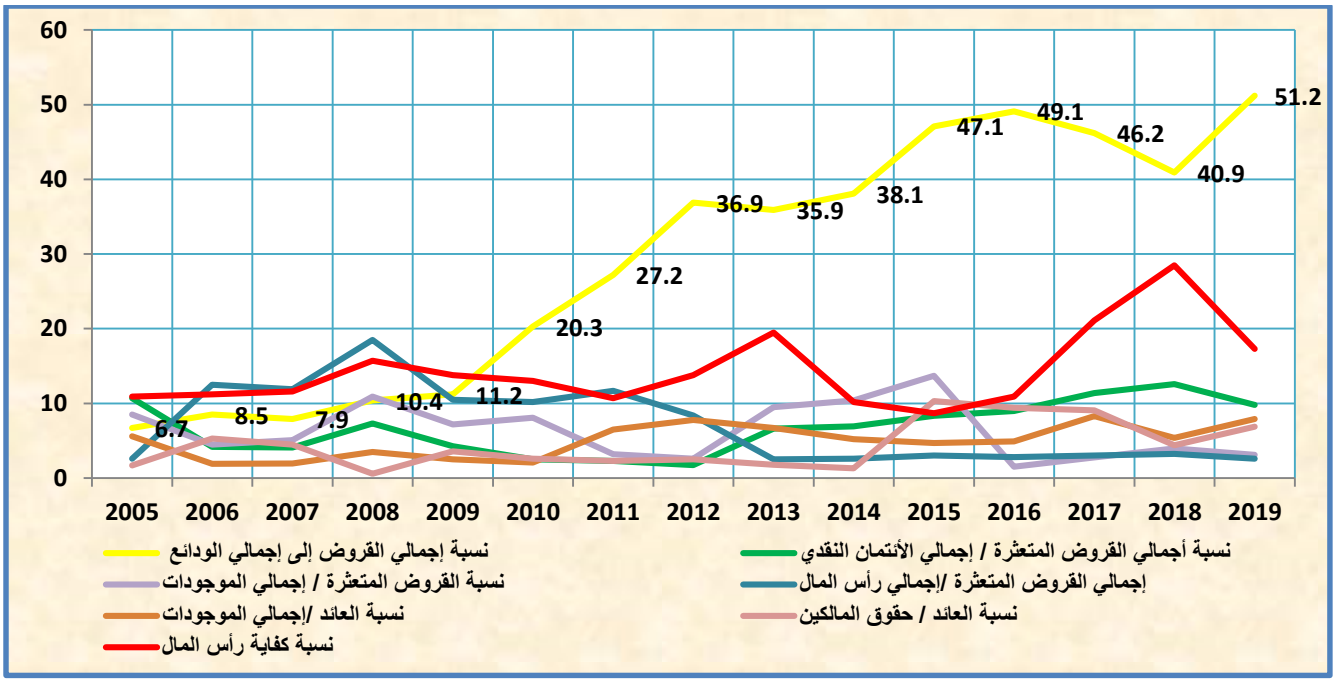

المصدر : الشكل من إعداد الباحثين بالإستناد إلى بيانات الجدول (2) .

المطلب الثاني :- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في مؤشرات السلامة المالية :-

1- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في مؤشر نسبة كفاية رأس المال :-

نلحظ من الجدول (3) والشكل (2) أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات إنخفضت في عام 2007 حيث بلغت (22.8%) ، يصاحب هذا الإنخفاض إرتفاع في نسبة كفاية رأس المال فقد بلغ (116) وبمعدل نمو موجب بلغ (3.67%) . في عام 2009 إرتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات لتبلغ (24.1%) رافقها إنخفاض في نسبة كفاية رأس المال إذ بلغ (138) وبمعدل نمو سالب (12.1%) . ويعود السبب إلى إنخفاض كفاية رأس مال المصارف الحكومية نتيجة خسائر الحرب وضآلة رأس المال .

جدول (3) :

مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ومؤشرات السلامة المالية للمدة (2005-2019)

السنة	* الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات	نسبة كفاية رأس المال	*معدل نمو كفاية رأس المال	مؤشرات جودة الموجودات						مؤشرات الإيرادات والربحية	
				*نسبة أجمالي القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي	*معدل نمو نسبة أجمالي القروض المتعثرة/ الائتمان النقدي	*نسبة القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات	*معدل نمو نسبة القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات	*إجمالي القروض المتعثرة /إجمالي رأس المال	*معدل نمو إجمالي القروض المتعثرة / إجمالي رأس المال	نسبة العائد /إجمالي الموجودات	نسبة العائد / حقوق المالكين
2005	23.4	109	-	10.7	–	8.5	–	2.6	–	0.56	17.1
2006	23.6	112	11	4.2	-60.7	4.5	-47.1	12.5	38.1	1.80	53.3
2007	22.8	116	3.67	4.1	-2.4	5.1	13.3	11.9	-4.8	1.95	45.8
2008	23.7	157	35.3	7.3	78.0	10.9	11.4	18.5	55.5	0.34	58.9
2009	24.1	138	-12.1	4.25	-41.8	7.2	-33.9	10.5	-43.2	2.51	36.5
2010	23.6	130	-5.8	2.5	-41.2	8.1	12.5	10.2	-2.8	2.09	26.2
2011	54.1	107	-17.7	2.3	-8	3.2	-60.5	11.7	14.7	0.64	23.8
2012	47.5	138	29.0	1.75	-23.9	2.6	-18.8	8.4	-28.2	0.78	25.4
2013	66.0	195	41.3	6.63	27.9	9.5	26.5	2.5	-70.2	0.67	18.18
2014	66.8	102	-47.7	6.92	29	10.4	9.5	2.6	4	0.52	13.18
2015	65.2	87	-14.7	8.34	20.5	13.7	31.7	3.01	15.7	0.47	10.29
2016	64.5	109	25.3	8.97	7.02	1.51	-88.9	2.8	-6.9	0.49	9.4
2017	65.5	211	93.6	11.4	27.1	2.77	45.5	3.03	8.2	0.83	9.09
2018	46.1	285	35.1	12.6	10.5	3.97	43.3	3.23	6.6	0.53	4.3
2019	43.2	173	-64.7	9.8	-22.2	3.1	-21.9	2.6	-19.5	0.78	6.7
*المتوسط العام	44.0%	14.5%	------	67.8%	-------	63.4%	-------	70.7%	-------	99.7%	23.87%

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على :

- **البنك المركزي العراقي " التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة" قسم الاستقرار النقدي .**
- **البنك المركزي العراقي "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة "دائرة الاحصاء والابحاث .**
- *** النسب أُحتسبت من قبل الباحثين .**

شهدت النسبة في عام 2014 إرتفاعاً ، يواكب هذا الأرتفاع إنخفاض في نسبة كفاية رأس المال جيث بلغت (102) وبمعدل نمو سالب بلغ (47.7%) ، ويعزى سبب الانخفاض الى فروقات استبدال العملة وخسائر الحرب والديون الموروثة بالإضافة إلى إستمرار المصارف برفع رؤوس أموالها تلبية لقرار البنك المركزي ليصل إلى الحد الأدنى (250) مليار دينار، بالإضافة إلى إتجاه أغلب المصارف إلى منح الائتمان التعهدي مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية مما انعكس بشكل ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس الأموال والذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) .وفي عام 2019 إنخفضت النسبة وبلغت (43.2%)، صاحبه إنخفاض في نسبة كفاية رأس المال حيث بلغ (173) وبمعدل نمو سالب بلغ (64.7%) مما يعكس ارتفاعاً في قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعلى الرغم من انخفاضها إلا إنها مرتفعة جداً وتعكس قدرة وكفاءة الجهاز المصرفي في مجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها . بلغ المتوسط العام لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (44.0%) و لنسبة كفاية رأس المال (14.5%) . مما سبق يتضح أن اغلب مدة البحث هناك توافق بين نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وبين نسبة كفاية رأس المال مع وجود بعض الاستثناءات القليلة .

2- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي :- نلحظ من الجدول (3) انه في عام 2007 إنخفضت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ، واكبتها إنخفاض في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي حيث بلغت (4.1%) وبمعدل نمو سالب بلغ (2.4%) . شهدت النسبة إرتفاعاً في عام 2011 حيث بلغت (54.1%) تزامن معها إنخفاض في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي إذ بلغت (2.3%) وبمعدل نمو سالب بلغ (8%) ويعزى سبب الإنخفاض إلى ضعف الوضع الأمني وإنخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج البلد. في عام 2019 شهدت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات إنخفاضاً حيث بلغت (43.2%) رافقها إنخفاض في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي إذ بلغت (9.8%) وبمعدل نمو سالب (22.2%) ويعود سبب الانخفاض إلى إنخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع الائتمان النقدي المقدم لتلك السنة . بلغ المتوسط العام لنسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (67.8%) يلحظ مما سبق وجود بعض التأثير بين نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وبين نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي .

3- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات :- من أجل توضيح تأثير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات نلاحظ من خلال الجدول (3) بأن النسبة إنخفضت في عام 2006 يصاحب هذا الإنخفاض إنخفاضاً في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات ويعود السبب إلى إنخفاض إجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي خلال ذلك العام مع إنخفاض القروض المتعثرة .في عام 2014 ارتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات يرافقها إرتفاع في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات إذ بلغت (10.4) وبمعدل نمو موجب بلغ (9.5%) ، وفي عام 2019 إنخفضت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات حيث بلغت (43.2%) يرافقها إنخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات حيث بلغت (3.1%) وبمعدل نمو سالب (21.9%) ان هذا الإنخفاض يعتبر مؤشر جيد للمصارف العاملة في العراق، لأنها تدل على حالة وموقف سليم للمصارف، وكما تظهر الأدبيات والتجارب الدولية فإن تجاوز نسبة (إجمالي القروض العاملة / إجمالي الموجودات) النسبة المقررة التي تبلغ (10%) يشير إلى إحتمالية حدوث أزمة مصرفية، ولكن في العراق مازالت النسبة مقبولة وضمن المعيار، وكلما تم تخفيض النسبة يكون أفضل لأنه يعكس الأداء الجيد للمصارف . بلغ المتوسط العام لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات (63.4%) .نلاحظ مما سبق من الجدول (3) ومن الشكل (2) وجود تأثير للمؤشر الأول بالثاني مع وجود بعض الاستثناءات القليلة .

4 - تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى رأس المال :- من خلال بيانات الجدول (3) نلاحظ ان نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات إرتفعت في عام 2006 وبلغت (23.6) بالمقابل إرتفعت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال وبلغت (12.5%) بمعدل نمو موجب (38.1%) نتيجة إنخفاض القروض المتعثرة لتلك السنة .في عام 2011 إرتفعت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وبلغت (54.1) ، في حين إرتفعت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال إلى (11.7) وبمعدل نمو موجب بلغ (14.7%) هذا الارتفاع يعود إلى الزيادة الكبيرة في القروض المتعثرة . في العام 2019 إنخفضت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات إذ بلغت (43.2%) ، يرافقه إنخفاض في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال حيث بلغت (2.6%) وبمعدل نمو سالب (19.5%) ويفسر سبب إنخفاض هذه النسبة نتيجة لإرتفاع رأس مال الجهاز المصرفي بعد إستجابة المصارف العاملة في القطاع المصرفي لتعليمات البنك المركزي العراقي برفع رؤوس أموالها، مما يشير إلى إنخفاض في المخاطر الحالية. بلغ المتوسط العام لنسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال (70.7%) . من الملاحظ من الجدول (3) وجود بعض التأثير لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال، فعندما يرتفع المؤشر الأول ترتفع معها نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال وفي حال إنخفاضها لا يتأثر المؤشر الثاني مع وجود بعض الأستثناءات .

5 - تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات :-

من الجدول (3) ومن الشكل (2) يمكن توضيح علاقة نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات مع نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات ، حيث إرتفعت النسبة وبلغت (24.1) في عام 2009، يقابلها إنخفاض في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات إذ بلغت (2.51%) ، أما في عام 2017 إرتفعت النسبة لتبلغ (65.5) يواكبها إرتفاع أيضاً في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات حيث بلغت (0.83%) . بلغ المتوسط العام لنسبة العائد إلى إجمالي الموجودات (99.7%) ، كما هو ملاحظ يوجد بعض التأثير للمؤشر الأول بالمؤشر الثاني مع بعض الاستثناءات .

6 - تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات) في نسبة العائد إلى حقوق المالكين :-

يتضح من الجدول (3) أن النسبة إنخفضت في عام 2007 إذ بلغت (22.8) يقابلها إنخفاض في نسبة العائد إلى حقوق المالكين حيث بلغت (45.8%) ان هذا الانخفاض ناتج عن زيادة عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي ونمو رأس المال ، بالإضافة إلى إنخفاض قيمة الدخل وزيادة في قيمة الموجودات، وفي عام 2017 إرتفعت النسبة وبلغت (65.5) يقابلها إنخفاض في نسبة العائد إلى حقوق المالكين إذ بلغت (9.09%) . بلغ المتوسط العام لنسبة العائد إلى حقوق الملكية (23.87%) . مما سبق يتضح أن المؤشر الاول له بعض التأثير بالمؤشر الثاني فعندما يرتفع المؤشر الأول يرتفع معه المؤشر الثاني وفي حال إنخفاضه لا يتأثر المؤشر الثاني مع وجود بعض الأستثناءات القليلة .

شكل (2)

: نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ومؤشرات السلامة المالية

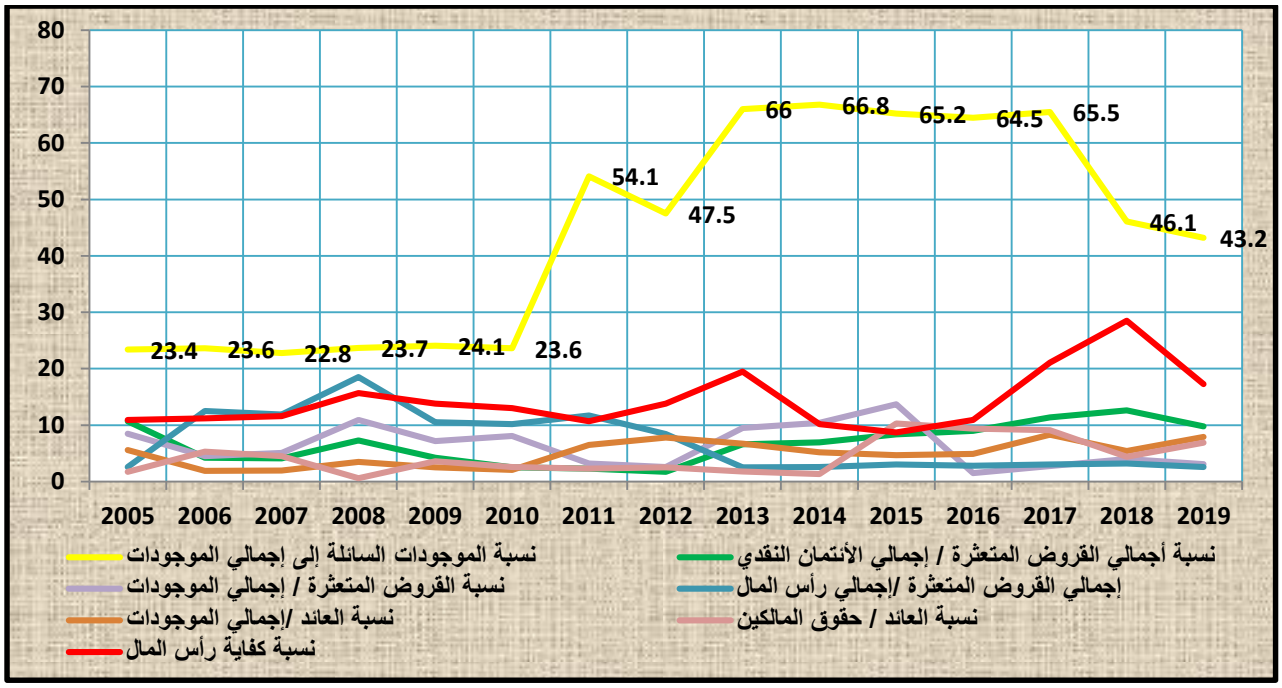

المصدر : الشكل من إعداد الباحثين بالإستناد إلى بيانات الجدول (3) .

المطلب الثالث :- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في مؤشرات السلامة المالية :-

1- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في مؤشر نسبة كفاية رأس المال :-

يلحظ من الجدول (4) بأن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع شهدت إنخفاضاً للمدة 2006-2012، في حين أخذت نسبة كفاية رأس المال بالزيادة خلال نفس المدة وبمعدلات نمو موجبة بإستثناء عام 2011 و 2009 حيث إنخفضت نسبة كفاية رأس المال إلى (138) وبمعدل نمو سالب (12.1%) عام 2009، وفي عام 2011 بلغت (107) وبمعدل نمو سالب (17.7%) وهذا ما يوضحه الشكل (3) .

في عام 2013 ارتفعت النسبة لتبلغ (200.1%) يقابلها زيادة في نسبة كفاية رأس المال بلغت (195) وبمعدل نمو موجب (41.3%) ، يعزى سبب الأرتفاع إلى زيادة رؤوس الأموال لدى المصارف الخاصة بناءً على تعليمات البنك المركزي ، شهد عام 2019 إنخفاض لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع بلغ (70.1) يصاحبه إنخفاض في نسبة كفاية رأس المال حيث بلغ (173) وبمعدل نمو سالب (64.7%) يعود سبب الإنخفاض إلى إرتفاع قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر . بلغ المتوسط العام لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع (206.6%) فيما كان لنسبة كفاية رأس المال (14.5%) . مما سبق يتضح وجود بعض التأثير بين نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع وبين نسبة كفاية رأس المال خلال مدة البحث مع وجود بعض الاستثناءات .

جدول (4)

مؤشر نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع ومؤشرات السلامة المالية للمدة (2005-2019)

السنة	* الموجودات السائلة / إجمالي الودائع	نسبة كفاية رأس المال	*معدل نمو كفاية رأس المال	مؤشرات جودة الموجودات						مؤشرات الإيرادات والربحية	
				*نسبة أجمالي القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي	*معدل نمو نسبة أجمالي القروض المتعثرة/ الائتمان النقدي	*نسبة القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات	*معدل نمو نسبة القروض المتعثرة / إجمالي الموجودات	*إجمالي القروض المتعثرة /إجمالي رأس المال	*معدل نمو إجمالي القروض المتعثرة / إجمالي رأس المال	نسبة العائد /إجمالي الموجودات	نسبة العائد / حقوق المالكين
2005	462.3	109	-	10.7	–	8.5	–	2.6	–	0.56	17.1
2006	353.5	112	11	4.2	-60.7	4.5	-47.1	12.5	38.1	1.80	53.3
2007	245.5	116	3.67	4.1	-2.4	5.1	13.3	11.9	-4.8	1.95	45.8
2008	210.7	157	35.3	7.3	78.0	10.9	11.4	18.5	55.5	0.34	58.9
2009	209.0	138	-12.1	4.25	-41.8	7.2	-33.9	10.5	-43.2	2.51	36.5
2010	179.0	130	-5.8	2.5	-41.2	8.1	12.5	10.2	-2.8	2.09	26.2
2011	138.7	107	-17.7	2.3	-8	3.2	-60.5	11.7	14.7	0.64	23.8
2012	146.3	138	29.0	1.75	-23.9	2.6	-18.8	8.4	-28.2	0.78	25.4
2013	200.1	195	41.3	6.63	27.9	9.5	26.5	2.5	-70.2	0.67	18.18
2014	204.2	102	-47.7	6.92	29	10.4	9.5	2.6	4	0.52	13.18
2015	225.7	87	-14.7	8.34	20.5	13.7	31.7	3.01	15.7	0.47	10.29
2016	228.6	109	25.3	8.97	7.02	1.51	-88.9	2.8	-6.9	0.49	9.4
2017	152.8	211	93.6	11.4	27.1	2.77	45.5	3.03	8.2	0.83	9.09
2018	73.73	285	35.1	12.6	10.5	3.97	43.3	3.23	6.6	0.53	4.3

2019	70.1	206.6%	14.5%	173	-64.7	-------	67.8%	9.8	-22.2	3.1	-------	-21.9	2.6	-19.5	0.78	6.7
*المتوسط العام																

المصدر : الجدول من إعداد الباحثين بالإعتماد على :

- **البنك المركزي العراقي " التقرير السنوي للاستقرار المالي لأعوام مختلفة" قسم الاستقرار النقدي .**
- **البنك المركزي العراقي "النشرة الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة "دائرة الاحصاء والابحاث .**
- *** النسب أُحتسبت من قبل الباحثين .**

2- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي :-

من أجل توضيح تأثير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي ، نلاحظ من الجدول (4) بأن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع إرتفعت في عام 2013 رافقها إرتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي بلغ (6.63) وبمعدل نمو موجب بلغ (27.9%) . شهدت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع ارتفاعاً خلال المدة (2013-2016) يواكب هذا الأرتفاع ارتفاعاً في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي ويعزى سبب الارتفاع إلى زيادة كل من القروض المتعثرة والائتمان النقدي خلال تلك المدة .شهدت النسبة إنخفاضاً في عام 2019 وفي المقابل إنخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي إذ بلغت (9.8) وبمعدل نمو سالب (22.2%-) ، يرجع سبب الانخفاض إلى إنخفاض الائتمان النقدي للجهاز المصرفي الناتج عن ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وصعوبة تقييم الضمانات الكافية والمناسبة لمنح الائتمان، فضلاً عن أن المصارف الخاصة لا تتمتع بالملاءة العالية التي تساعدها على توسيع نشاطها الائتماني في ظل طبيعة الودائع التي تسود عليها طابع القصير الأجل . بلغ المتوسط العام لنسبة اجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (67.8%) . يتضح مما سبق بأن أغلب مدة البحث هنالك توافق بين المؤشرين .

3- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات :-

يلحظ من الجدول (4) بان نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع شهدت إنخفاضاً للمدة 2006- 2012 في حين ان نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات كانت في حالة تذبذب بين إرتفاع وإنخفاض خلال نفس المدة . ويعزى سبب التذبذب إلى إنخفاض اسعار النفط للدول المنتجة للنفط وما تسبب عنها من ظهور بوادر للكساد الأقتصادي التي أدت إلى أرتفاع إجمالي الموجودات للتحوط من المخاطر المحتملة ، وعلى الرغم من إنخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع إلا إنها تعتبر نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع النسبة المعيارية المعتمدة من البنك المركزي العراقي والبالغة (30%) لتتمكن المصارف من مواجهة سحوبات المودعين خلال تلك المدة . في عام 2013 إرتفعت النسبة لتبلغ (200.1%) ، يقابلها ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات ، وشهدت الاعوام 2017 و2018 و 2019 إنخفاضاً لنسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع ، يواكبه ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات بإستثناء عام 2019 حيث إنخفضت النسبة وبلغت (3.1) وبمعدل نمو سالب (21.9%) يرجع سبب الأنخفاض إلى الظروف الأقتصادية السيئة التي شهدتها البلاد نتيجة الحرب على داعش . بلغ المتوسط العام لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات (63.4%) .يتضح مما سبق ان نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع كان لها بعض التأثير على مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات مع بعض الاستثناءات القليلة .

4- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال :-

من بيانات الجدول (4) يلاحظ وجود بعض التأثير بين نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع وبين نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات ، حيث إرتفعت النسبة في عام 2012 وبلغت (146.3) واكبه إنخفاض في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال حيث بلغ (8.4) وبمعدل نمو سالب (28.2%) ، و شهدت السنوات 2017 و2018 و 2019 إنخفاض في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع يقابله إرتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات بإستثناء عام 2019 حيث إنخفضت النسبة وبلغت (2.6) وبمعدل نمو سالب (19.5%) ، بلغ المتوسط العام لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات (70.7%) .

5- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات :-

من الجدول (4) ومن خلال الشكل (3) يمكن توضيح علاقة نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع في نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات ، وكما هو ملاحظ ليس هناك تأثير تام لنسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع على المؤشر الثاني ، فالعلاقة بينهما كانت تتذبذب بين التناقض والانسجام ، بلغ المتوسط العام لكل من نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة العائد إلى إجمالي الموجودات (206.6%) و (99.7%) على التوالي .

6- تحليل تأثير نسبة (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع) في نسبة العائد إلى حقوق المالكين :-

نلحظ من بيانات الجدول (4) تراجع في نسبة العائد على حقوق الملكية في الفترة (2005-2019) وهذا الانخفاض ناتج عن زيادة عدد المصارف العاملة في القطاع المصرفي ونمو رأس المال الذي يتعين على المصارف توفيره حسب تعليمات المصرف المركزي العراقي من عام 2010، بالإضافة إلى إنخفاض قيمة الدخل وزيادة في قيمة الموجودات، مما يعكس فاعلية القطاع المصرفي في إتخاذ القرارات الأستثمارية وإستغلال أموال المالكين، لكنها تظهر بوضوح درجة عالية من المخاطر الناتجة عن زيادة الرافعة المالية. وسيؤدي تراجع معدل العائد إلى تراجع عدد المستثمرين الماليين مما يؤدي إلى تراجع رأس مال المصرف ويؤثر على السلامة المالية للقطاع المصرفي. بلغ المتوسط العام لنسبة العائد إلى حقوق الملكية (23.87%) . ومن خلال الجدول (4) والشكل (3) و من خلال الطرح في أعلاه، يتضح أن العلاقة بين نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع ونسبة العائد إلى حقوق الملكية تشير إلى وجود توافق بين هذين المؤشرين مع وجود بعض الأستثناءات القليلة ممل يدلل على تأثير المؤشر الأول بالثاني .

شكل (3)

نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع ومؤشرات السلامة المالية

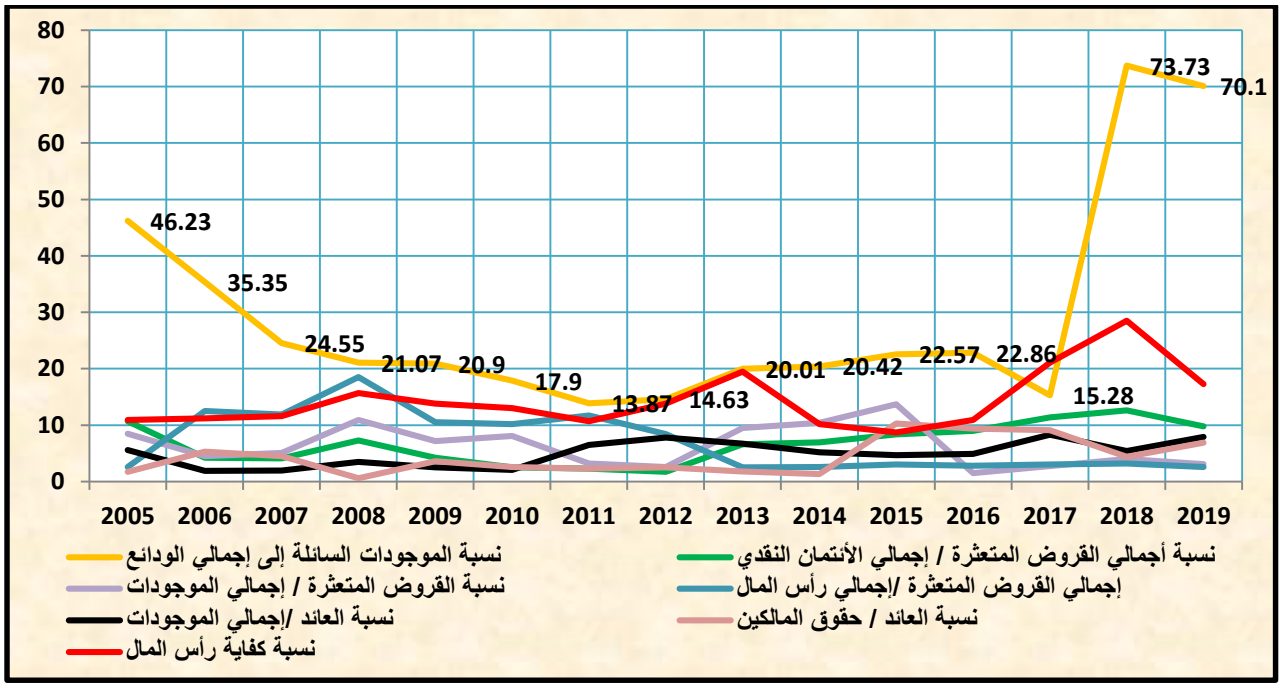

المصدر : الشكل من إعداد الباحثين بالإستناد إلى بيانات الجدول (4) .

الإستنتاجات :-

1- إن سيولة الجهاز المصرفي هي أحد العوامل المحددة للسلامة المالية حيث ظهرت هذه العلاقة واضحة على ضوء الأزمات المالية التي حدثت والتي أثبتت ان عدم قدرة المصارف على الوفاء بإلتزاماتها المالية تجاه المودعين سوف يؤدي إلى تدهور السلامة المالية والمصرفية للبلد .

2- توصل البحث إلى أثبات الفرضية التي أنطلق منها بأن تكون للسيولة المصرفية تأثير كبير في السلامة المالية بحيث يمكن أن يتعرض الجهاز المصرفي للمخاطر عند حدوث إختلال في السيولة المصرفية ، حيث لوحظ من خلال تحليل مؤشرات مخاطر السيولة بأن لها بعض التأثير على مؤشرات السلامة المالية مع وجود بعض الأستثناءات القليلة في بعض السنوات وقد تم توضيح سبب ذلك في متن البحث.

3- أظهرت نتائج التحليل بإستخدام النسب وجود علاقة توافقية بين نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع وبين نسبة كفاية رأس المال، وأن نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع لها بعض التأثير على إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات ، ويوجد بعض التوافق ومن ثم التأثير لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي مع بعض الإستثناءات القليلة .

4- أظهرت نتائج التحليل بأستخدام النسب المالية ان الجهاز المصرفي العراقي بلغت لدية نسبة مؤشر كفاية رأس المال نسب مبالغ بها جداً وهي تفوق القيمة المعتمدة من قبل المصرف المركزي العراقي والبالغة (12%) .

5- أجبرت النسب والمتطلبات التي تضمن تحقيق السلامة والاستقرار المالي المصارف على تقييد نفسها لتلبية هذه المتطلبات والألتزام بالنسب المحددة إعتماداً على دورها المهم في دعم عملية النمو الأقتصادي، على سبيل المثال ، تعكس مؤشرات جودة السيولة بوضوح السيولة العالية في المصارف التي لا تستخدم في منح القروض لتحفيز النشاط الاقتصادي ، و تشير نسبة كفاية رأس المال إلى خمول مرتفع لرأس المال المصرفي في عملية دعم النمو الاقتصادي للدولة.

التوصيات :-

1- ينبغي على المصرف المركزي العراقي توجيه المصارف لإعداد خطة سنوية لتوفير وتنفيذ السيولة، وإيلاء المزيد من الاهتمام لنسب السيولة والعمل على إستخدام وإستثمار السيولة التي تزيد فوق النسبة القياسية والبالغة (30%) في مختلف جوانب الإستخدام السليم، سواء كان ذلك في عمليات الإقراض أو الاستثمار لتنمية قطاعات الاقتصاد العراقي.

2- يجب أن يلتزم الجهاز المصرفي بنسب النشاط المصرفي المطلوبة والقوانين والضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على النحو المنصوص عليه في المؤشرات المصرفية لتلافي المخاطر وتعزيز متانة النظام المالي للتعامل مع المخاطر المحتملة للسيولة المصرفية وتحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي .

3- العمل على تطوير انظمة وتعليمات السلامة المالية اللازمة لدعم الاستقرار المالي حتى تتمكن من مواجهة الازمات والمحافظة على نظام مالي سليم .

4- إعادة النظر بالقوانين المصرفية والتأكيد على القوانين التي تدعم الدور التنموي للمصارف الحكومية والأهلية وبخاصة شركات الوساطة المالية .

5- دعم مؤسسات ضمان الودائع لدورها في رفد الجهاز المصرفي بالقوة فيما يتعلق بزيادة الودائع .

6- العمل على تشريع قوانين ضمان القروض إذ ان مؤسسات ضمان الودائع وضمان القروض ستساهم في زيادة مساهمة الجهاز المصرفي العراقي في الناتج المحلي الاجمالي الذي لا يتجاوز في العراق بحدود 2% ، فيما نرى ان هذه النسبة كبيرة في أغلب البلدان العربية .

7- ينبغي على المصرف المركزي العراقي توجيه المصارف لإعداد خطة سنوية لتوفير وتنفيذ السيولة، وإيلاء المزيد من الاهتمام لنسب السيولة والعمل على استخدام واستثمار السيولة التي تزيد فوق النسبة القياسية والبالغة (30%) في مختلف جوانب الإستخدام السليم، سواء كان ذلك في عمليات الإقراض أم الاستثمار لتنمية قطاعات الاقتصاد العراقي ، حيث ان 73% من العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي و 23% في التداول داخل الجهاز المصرفي .

8- العمل على زيادة الشمول المالي لكل فئات المجتمع لما له من دور مهم في تقليل تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية .

المصادر :

أولاً : المصادر العربية :-

1- رمضان الشراح، "**الحكم المؤسساتي السليم في المصارف والمؤسسات المالية** "، إتحاد المصارف العربية ، بيروت،2002.

2- عبد الستار، رجاء رشيد ،" **تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية** " ، مجلة بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة ، العدد (31)، 2012.

3- علي عبدالله شاهين، **"أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية"**،بحث مقدم للجامعة الأسلامية – غزة،2005.

4- آل منشد، وحيدة جبر والصفار ، عدنان عودة صالح ،**" فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانية الأستثمار مع إشارة خاصة للعراق "** ، مجلة دنانير ، المجلد (1) ،العدد (7) .

5- وليد عيدي عبد النبي ،" **السيولة المصرفية وسبل الاستفادة منها في تطوير وأستقرار القطاع المصرفي وحماية ودائع الجمهور "** ، المصرف المركزي العراقي ، 2016.

6 - ريما مناع ولعرابة مولود ، **"أثر جودة المعلومات المالية والأقتصادية على أستقرار النظام المالي "** ، بحث منشور في مجلة الدراسات الأقتصادية الصادرة عن جامعة عبد الحميد مهدي ، قسنطينة 2 ،المجلد 1 ،العدد 3 ، الجزائر ، 2014 .

ثانياً : المصادر الأجنبية :-

1- Rose, S.Peter & Marquis, H. Milton. " money and capital markets Financial Institutions and Instruments in a global marketplace" . th 10, Boston burr ridge il Dubuque , la new york san Francisco st. Louis Bangkok bogota caracas Kula lumpur Lisbon London Madrid mexico city Milan, 2002,2007,2011,2013.

2- Al-Shammari, Sadiq Rashid. ," Management of Banking Operations Introduction and Applications", Amman, Dar Al Yazouri Scientific Publishing and Distribution, Arabic Edition,2014.

3 - Casu,Barbara, Girardone ,Claaudia, Molyneux,Philip," Introduction to Banking", 2ed., United Kingdom, Pearson Education Limited,2015

4 - -El Mahdi Ferooouhi," Bank Liquidity and financial performance:Evidence From Moroccan Banking Industry", Faculty of Law and Economics, Mohammed V Agdal University,2014.

5- Santoso, Wimboh, " Effective Financial system stability framework " , seacen center ,MALAYSIA ,2007 .

6- Flannery , Mark J, "supervising Bank safety and soundness : some open Issues ", fedral Reserve Bank of Atlanta , first and second quarters, 2017 .

7- Geršl , A and Heřmânek, J ," financial Stability indicators Advantages and disadvantages of their use in the assessment of financial system stability ", in Financial stability Report , Czech National Bank (CNB), 2006 .

8- 24- Bunn, P., and Victoria Redwood , " Company Account Based Modeling of Business Failures and the Implications for Financial Stability " , Bank of England , 2003 .

9- Kemal Kozaric &Emina Zunic ," Financial Soundness Indicators In Bosnia and Herzegovina Banking sector ",UTMS Journal of economic 5(2) , 2014 .

ثالثاً :- المواقع الألكترونية :-

1- CPA, Australian, "**guide to managing liquidity risk** " , Australia,2010, (www.cpaaustralia.com.au)

2- صندوق النقد الدولي (www.imf.org) .

رابعاً : التقارير الرسمية والنشرات والقوانين :

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، التقرير السنوي للأستقرار المالي، قسم الأستقرار المالي والنقدي ،للأعوام (2005-2019) .

2- البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام (2005-2019) .

Abstract :-

The banking system is considered one of the basic and important elements for building the economy and enhancing the financial soundness of the banking sector, and this importance comes from the role of banks operating in it as depository institutions and intermediaries between supply and demand units, in addition to modern banking services and payment systems that increase the efficiency and effectiveness of economic activity. Therefore, we find that indicators of liquidity risk are important indicators that reflect the activity of banks, which at the same time may reflect a misleading picture of the conditions of banks in terms of the strength of their balance sheets and the extent of their compliance and commitment to the standards and instructions issued by the Central Bank. Therefore, bank liquidity is the basis of the banks' work and is considered their backbone. Rather, the banks 'work depends on them, which is reflected in the financial soundness of the financial system. This importance led us to choose the topic of the research, as the research aimed to determine the impact of bank liquidity risks on financial safety indicators. This study was conducted on the Iraqi banking system for the period 2005-2019, and the descriptive analytical approach was adopted based on data and information on government and private banks that were taken. From the official authorities represented by the Central Bank of Iraq. Finally, the research reached a set of conclusions, including the existence of a compromise relationship between the ratio of total loans to total deposits and the ratio of capital adequacy, and that the ratio of total liquid assets to total deposits has some effect on total non-performing loans to total assets, and there is some agreement and then The effect of the ratio of total loans to total deposits on the ratio of bad loans to total cash credit, with few exceptions.

Key Words :- Bank Liquidity Risk _ Bank Liquidity _ Financial Safety.